الحِجاج في تعريفات ابن هشام في كتابه قطر الندى وبل الصدى

م. د مطشر جاسم محمد
جامعة سومر / كلية التربية الاساسية
Gmail: mutesher.jasim@uos.edu.iq

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تطبيق نظرية الحجاج التي تعدُّ إحدى فروع التداولية على تعريفات ابن هشام الأنصاري في كتابه قطر الندى وبل الصدى ، ومدى تطبيق هذه النظريات على كتب التراث النحوي، ولاسيما كتب ابن هشام الأنصاري التي تعدُّ حقلاً خصباً لهذه الدراسة وغيرها، فقد جمع ابن هشام بين أسلوبي النحويين والمناطقة وذلك بطرحه بعض الأسئلة والإجابة عنها متخذاً بذلك أسلوباً يمكن أن تنطبق عليه نظرية الحجاج .

الكلمات المفتاحية: ابن هشام ، قطر الندى وبل الصدى ، الحجاج ، التعريفات

Argumentation in Ibn Hisham's Definitions in His Book Qatar Al-Nada and Bal Al-Sada

M.Dr Mutasher Jassim Mohammed

College of Basic Education/Sumer University

Gmail: mutesher.jasim@uos.edu.iq

Research Summary

This research aims to apply the theory of argumentation, which is one of the branches of pragmatics, to the definitions of Ibn Hisham Al-Ansari in his book Qatar Al-Nada and Bal Al-Sada, and the extent to which these theories are applied to the books of grammatical heritage, especially the books of Ibn Hisham Al-Ansari, which are a fertile field for this study and others. Ibn Hisham combined the styles of grammarians and logicians by posing some questions and answering them, thus adopting a style to which the theory of argumentation can be applied.

Keywords: Ibn Hisham, Qatar Al-Nada and Bal Al-Sada, Argumentation, Definitions.

المقدمة:

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على محمد الأمين خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله الطاهرين.

يعدُّ ابن هشام الأنصاري من النحويين الذين تنوعت التعريفات في كتبه ولا سيما قطر الندى وبل الصدى إذ نراه أحياناً يستعمل التعريف مفصلاً قيوده قيداً وأحياناً يعرف بالأمثلة أو ما يسمى بالعلامات كتعريفه للاسم والفعل والحرف أما التعريفات الغالبة فهي التعريفات التي يسمونها المناطقة (الجامعة المانعة) فهو لم يكتفِ بذكر التعريف بل يستعمل أسلوب الحوار لطرح بعض الإشكالات والإجابة عنها.

وقد أهتمت هذه الدراسة ببعض تعريفات ابن هشام ودراستها وفق نظرية الحجاج وأهم العوامل والروابط الحجاجية التي وجدت في تعريفاته وصولاً إلى بعض النتائج التي أظهرتها الدراسة .

المبحث الأول

مفهوم الحجاج

الحجاج لغة

"يقول ابن منظور حاججتُهُ أُحاجّه حجاجاً ومحاجة حتى حججته أي غلبته بالحجج التي أدليت لها ... وحاجّه محاجّة وحجاجة نازعه الحجّة وحجّه بحجّة حجّاً غلبه على حجّته، والجدل مقابلة الحجّة بالحجّة والمجادلة المناظرة والمخاصمة"[1] .

"والحجّة هي الدليل والبرهان، وقيل ما دُفع به الخصم وقال الأزهري: الحجّة : الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة وإنمّا سميت حجّة لأنها تحجّ أي تُقّصَدُ ، لأنّ القصد لها وإليها.

والرجل المحجاج أي الكثير الجدل"[2] .

ويبدو أنّ الحجاج في معناه اللغوي يدل على المنازعة والغلبة والمجادلة .

ويظهر هذا الفهم لدى المفسرين، ومن أمثلة ذلك تفسير الزمخشري لقوله تعالى (("أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ")) (البقرة 258)، وقد انتقل إبراهيم (عليه السلام) إلى ما لا يقدر فيه على الجواب، وهذا دليل على جواز الانتقال من حجّة إلى أخرى[3] .

وقد أجرى الزماني كمال مقارنة بين المعاني اللغوية للحجاج، وذكر الملاحظات الآتية[4] :

1) أنّ الحجاج يتطلب في كل منهما وجود متكلم ومتلقٍ قد يتبادلان الدور أحياناً.
2) أنّ الحجاج يستهدف الدفاع عن وجهة النظر باستعمال الحجج المناسبة لذلك.
3) أنّ الحجاج يهدف إلى جعل العقول التي يتوجه إليها مقتنعة ومنخرطة فيها.

الحجاج اصطلاحاً

الحجاج هو توجيه خطاب إلى متلقٍ ما بهدف تعديل رأيه وسلوكه أو الاثنان معاً، وهو لا يقوم إلا بالكلام المتكون من معجم اللغة الطبيعية[5] ، وبعبارة أخرى فإنّ دراسة الحجاج تهتم باستراتيجية الخطاب الهادف وإحداث تأثير في المخاطب بالوسائل اللسانية والمقومات السياقية التي تجتمع لدى المتكلم أثناء القول من أجل توجيه خطابه والوصول إلى بعض الأهداف الحجاجية[6] ، وهذه النظرية تريد أن تبين أنّ اللغة تحمل بصفة ذاتية وجوهرية وظيفة حجاجية، فالحجاج يعدّ بعداً جوهرياً في اللغة ذاتها فحيثما وجد خطاب العقل واللغة، فإننا نحتاج إلى الحجاج إمّا لإقناع أنفسنا أو لإقناع غيرنا[7] .

فالحجاج هو إجراء بوساطته يحاول شخص أو جماعة حمل مستمع على تبني موقف من خلال اللجوء إلى عروض أو إثباتات حجج تهدف إلى إظهار صحته أو صوابه[8] وقد استخرج بيير أو ليرون من هذا التعريف ثلاث خصائص رئيسه للحجاج[9]:

1) يستدعي الحجاج عدداً كبيراً من الأشخاص الذين ينتجونه واللذين يتلقونه فهو ظاهرة اجتماعية.
2) ليس الحجاج ممارسة تأصلية بل ممارسة تأثير في الآخر.
3) يستدعي الحجاج مسوغات وأدلة لصالح الأطروحة المدافع عنها ، ويتألف من عناصر عقلية.

ولعل تعريف بيير في كتابه المنطق واللغة والحجاج هو الأكثر أهمية وعمومية، إذ عرفه بقوله ((الحجاج هو دراسة الصلة بين المعنى الصريح و الضمني))[10] ، وقد عرّفه طه عبد الرحمن بقوله ((الحجاج فعالية تداولية جدلية))[11] .

ويرى تولمين أن الحجاج لا يمكن أن يوضع خارج دائرة المنطق، فهو ينمو جنباً إلى جنب معه، وبذلك يرفض نظريات بيرلمان التي ترى أنّ الحجاج يرتبط بالمحتمل والممكن[12] .

وارتبط معنى الحجاج الجدلي في الثقافة العربية الإسلامية بالوقائع الجدلية الواردة في القرآن الكريم إضافة إلى الآيات المتضمنة للفظ الجدل ولمشتقاته، وقد عدّ العلماء العرب الحجاج مرادفاً للجدل إذ غالباً ما تتم المراوحة بينهما على سبيل الترادف[13] .

وإن النص الحجاجي بناء لغوي يختلف عن غيره من النصوص، لكونه يبنى بناء تفاعلياً مدعوماً بأدوات ووسائل توظف لغرض الإقناع والتأثير، ولتحقيق هذا الغرض لا يكفي تحديد الحجج والأدلة بل ينبغي استحضار الترتيب بوصفه مرحلة أساساً في بناء النص الحجاجي ، فينبغي التفكير في مكونات الخطاب وأجزاءه الكبرى ووضع كل جزء في موضوعه المناسب هذا من جهة ، ومن جهة ثانية يجب وضع الأدلة والحجج موضعها من الخطاب ، ومن جهة ثالثة ينبغي تبين استراتيجية حجاجية مناسبة لنوع الخطاب[14].

ويمكن تطبيق الحجاج على تعريفات ابن هشام في كتابه قطر الندى وبل الصدى، وما هو معروف أن النحويين لم يلتزموا نوعاً واحداً من التعريفات، فمنهم من يعرّف بالمثال، ومنهم من يعرّف بالتعريف الناقص، ومنهم من يعرّف بالتعريف التام ، ونرى أنّ ابن هشام لم يلتزم بنوع واحد من التعريفات ، ولكن ما عرف عنهُ في كتابه قطر الندى وبل الصدى أنّ أغلب تعريفاته كانت جامعة مانعة .

وقد بدأ بتعريف الكلمة إذ قال : الكلمة قول مفرد[15] ، وشرع بشرح ذلك إذ قال يطلق مصطلح الكلمة في اللغة على العبارات المفيدة كقوله تعالى ((لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّا ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا)) (المؤمنون 100) إشارة إلى قوله تعالى ((حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ (99) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّا ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا)) (المؤمنون99-100)، وتطلق في الاصطلاح على القول المفرد ، ثم بين المراد بكل مفردة من مفردات التعريف وقال المراد بالقول المفرد ، اللفظ الدال على معنى والمراد باللفظ ، الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دلّ على معنى كزيد أم لم يدلّ على معنى كديز- مقلوب زيد – ، وقد تبين أن كل قول لفظ ، ولا ينعكس أي عكساً لغوياً بأن يقال : كل لفظ قول فهو ينعكس عكساً اصطلاحاً بأن يقال : بعض اللفظ قول ، لأنّ اللفظية الموجبة الكلية ينعكس المستوى موجبة جزئية لا موجبة كلية لجواز أن يكون المحمول أعم من الموضوع ويستحيل صرف الأخص كلياً على الأعم كما في قولنا كل إنسان حيوان فإنك تقول في عكسه بالعكس المستوى بعض الحيوان إنسان ، ثم قال "والمراد بالمفرد : ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وذلك نحو زيد فإن أجزاءه وهي الزاي والياء والدال إذا

أُفردتْ لا تدل على شيء مما يدل هو عليه ، بخلاف قولك (غلام زيد) فإن كلاً من جزأيه وهما الغلام وزيد دال على جزء معناه ، فهذا يسمى مركباً لا مفرداً"[16] وأخذ ببيان قيود التعريف قيداً ثم يشرع بتعليل هذه القيود فيستعمل أسلوب الحوار ويظهر ذلك بقوله فإن قلت : ((فَلِمَ لا اشترطت في الكلمة الوضع اشتراط من قال : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد)) .

ويجيب ابن هشام على سؤاله بقوله قلت : إنمّا احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنساً للكلمة، واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ولما أخذت القول جنسا للكلمة وهو خاص بالموضوع أغناني ذلك عن اشتراط الوضع[17] .

وقد بدأ ابن هشام بذكر أحد العوامل الحجاجية عندما إجاب عن الإشكال الذي طرحه، فأداة الحصر تعدّ عاملاً حجاجياً يربط بين قولين أو حجتين فأغناه ذلك عن الحاجة لذكر قيد الوضع.

ويطرح ابن هشام سؤالاً آخر بقوله ((فإن قلت فلِمَ عدلت عن اللفظ إلى القول قلت لأنّ اللفظ جنس بعيد لانطلاقه على المهمل والمستعمل والقول جنس قريب واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر))[18] .

لقد ذكر ابن هشام في إجابة السؤال الذي طرحه رابطاً من روابط الحجاج وهو (لأن) وهو يخدم دوراً حجاجياً للوحدات الدلالية التي يربط بينها[19] .

إنّ السؤالين اللذين طرحهما ابن هشام و أجاب عنهما يؤديان إلى نتيجة واحدة إلا أنّ درجة القوة الحجاجية متباينة بينهما ووجود الروابط والعوامل الحجاجية وحده لا يكفي لضمان سلامة العملية الحجاجية، بل لا بد من توفر ضامن يضمن الربط بين الحجة والنتيجة ، وهذا الضامن هو ما يسمى بالمبادئ الحجاجية[20] ، وقد ربط ابن هشام بين معطيات هذا الربط من حجج ونتائج ، وقد عمد ابن هشام إلى الاستنتاج المنطقي كونه يقابل المبادئ الحجاجية وينتمي إلى السلم الحجاجي الذي يتسم بسمتين: الأولى كل قول يرد في درجة ما من السلم الحجاجي يكون القول الذي يعلوه دليلاً أقوى منه وهذا يتمثل بما طرحه ابن هشام، والثاني أنّ كلا القولين يؤديان إلى النتيجة نفسها فتعريف ابن هشام للكلمة يرد في أعلى السلم لأن التعريفات الأخرى تنتمي إلى الفئة الحجاجية نفسها .

ويعقّب ابن هشام في تقسيم الكلمة إلى (اسم وفعل وحرف)، ويبين أنّ الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم ،والفعل والحرف ، والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء، فإنّ أهل هذا الفن قد تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ، فلو كان ثَمَّ نوع رابع لعثروا على شيء منه، وقد استعمل ابن هشام في ذلك قانون من قوانين السلم الحجاجي ويذكر الدليل على انحصارها في هذه الأنواع مستعملاً قانون من قوانين السلم الحجاجي إذ إنّ للسلم الحجاجي قوانين أهمها أثنان[21] :

1) **قانون النفي:** إذا استخدم متكلم قولاً معيناً لدعم نتيجة ما، فإن نفي ذلك القول يُعدّ حجة تدعم النتيجة المضادة.
2) **قانون القلب:** إذا كانت إحدى الحجتين أقوى من الأخرى في دعم نتيجة معينة، فإن نقيض الحجة الثابتة سيكون أيضاً أقوى من نقيض الحجة الأولى في التدليل على النتيجة المضادة.

وقد أستعمل ابن هشام كلا القانونين في إثبات دليل الانحصار، فقد تمثل قانون النفي بقوله ((فلم يجدوا الا ثلاثة انواع[22] مستعملاً رابطاً من روابط الحجاج، وهو أداة الحصر ثم استعمل قانون القلب تمثل ذلك بقوله (فلو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه))[23] .

الروابط الحجاجية

يعتبر ديكرو أن الانتقال بين الحجج بعضها مع بعض أو بين الحجج والنتائج يتطلب وجود مجموعة من العناصر اللغوية المنغرسة في الأقوال التي تحدد طرف الربط بينها وتوجيهها في هذا الاتجاه أو ذاك وتسمى هذه العناصر اللغوية بالروابط الحجاجية وهي تنقسم على[24] :

1) روابط مدرجة للحجج (حتى ، بل ، لكن ، مع ذلك ، لأن ..)، وروابط مدرجة للنتائج (إذن ، لهذا ، وبالتالي).
2) روابط تدرج حججاً قوية (حتى ، بل ، لكن ، لا سيما).
3) روابط التعارض الحجاجي مثل (بل، لكن، مع ذلك) لا تقتصر وظيفتها على الربط بين الحجج والنتائج، بل تؤدي أيضاً دوراً مهماً في إسناد معانٍ محددة إلى أقوال المتكلم وتوجيه فهمها في سياق الحجاج.

ففي حديث ابن هشام عن الحرف قال (وأمّا الحرف فيعرف بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ولا شيئاً من علامات الفعل نحو ((هل ،وبل)) وليس منه مهما وإذ ما بل ما المصدرية ولمّا الرابطة في الأصح)[25] .

وفي شرح هذا التعريف ذكر أنّ علامة الحرف أن لا يقبل علامة من علامات الاسم والفعل، أي إنّه أثبت قاعدة بقانون النفي وهو قانون حجاجي، ومثل بالحرفين (هل وبل) وهما حرفان باتفاق إذ قال فانتفى أن يكونا اسمين وأن يكونا فعلين وتعين أن يكونا حرفين .

ثم ذكر حروفاً أخرى مختلفاً فيها مستعملاً رابطاً من الروابط الحجاجية بقوله (وليس منه مهما وإذما بل ما المصدرية ولما الرابطة)، ويفهم من قوله هذا أنّ (مهما وإذما) عنده ليسا حرفين وأما (ما المصدرية ولمّا الرابطة) فهما حرفان على رأيه.

ومن تعريفات ابن هشام تعريفه للتعليق حيث قال (("وأما التعليق فهو عبارة عن إبطال عملهما لفظاً لا محلاً لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها"))[26] ، فقد ذكر سبب التعليق في التعريف تمثل ذلك بعبارة (الاعتراض) ، وفي بيان سبب تسمية التعليق أستعمل أكثر من الروابط الحجاجية وهو الأول الرابط (إنما)، والثاني (لأنّ) إذ قال ((وانما سمي هذا الإهمال تعليقاً لأنّ العامل عامل بالمحل وليس عاملاً باللفظ))[27]، وأضاف دليلاً على أن الفعل عامل في المحل لأنه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب[28] ولا شك في أنّ أدوات العطف من الروابط الحجاجية .

العوامل الحجاجية

إذا كانت وظيفة الروابط الحجاجية تعمل على الربط بين الحجج والنتائج، فإن العوامل الحجاجية لا تعنى بالربط بين عناصر الخطاب بل تقتصر وظيفتها على حصر وتقييد الإمكانات الحجاجية التي تكون لقول ما[29] .

وهي عبارة عن مورفيمات تؤثر في التوجيه الحجاجي للملفوظ؛ إذ إنها، عند ورودها في الخطاب، تُسهم في تحويل إمكاناته الحجاجية وتوجيهها، وذلك من خلال توظيف مجموعة من الأدوات اللغوية لتحقيق هذا الغرض مثل: ("ربما"، "تقريباً"، "كاد"، "قليلاً"، "كثيراً"، وأدوات القصر)[30] .

وإذا تضمن الملفوظ مجموعة من العلاقات التي تحدد كيفية تأويله، والمعنى الواجب إسناده إليه فإن العوامل والروابط الحجاجية تعد من أبرز الموضع التي يظهر فيها هذا التوجه الحجاجي[31] .

المبحث الثاني

حجاجية الاحتراز في تعريفات ابن هشام

الاحتراز لغة

ذكر ابن فارس (ت 395 هـ) أنّ الحاء والراء والزاي أصل واحد، وهو من الحفظ والتحفظ يقال: احترز هو إذا تحفظ ، وذكر ناسٌ أنّ الزاي مبدلة من السين والأصل (حرس)[32]، والحِرْزُ : الموضع الحصين ، ويقال هو في حِرْزٍ لا يوصل إليه، وفي حديث يأجوج ومأجوج ((فحرّزْ عبادي إلى الطور ، أي ضمهم إليه واجعله لهم حِرْزاً))[33].

الاحتراز اصطلاحاً

هو أن يأتي المتكلم بمعنى يتوجه عليه دخل فيقطن له فيأتي بما يخلصه من ذلك[34] .

وعرفه بدر الدين بن مالك بقوله (("إن تأتي بكلام فتراه مدخولاً بعيب من جهة دلالة منطوقةٍ أو فحواه فتردفه بكلام آخر لتصونه عن احتمال الخطأ")[35] .

وسمّاه ابن جني بالاحتياط إذ قال (("واعلم أنّ العرب إذا أرادت المعنى مكنته واحتاطت له"))[36] .

وذكره الدكتور فاضل السامرائي وسمّاه أيضاً الاحتياط للمعنى[37] ، وهو لا يخرج عن تسمية ابن جني ، وذكر من بين الموارد التي ذكرتها العرب للاحتياط للمعنى :

1) الإعراب، فقد تحتمل عبارة أكثر من وجه إعرابي فإذا أردنا أحد المعاني عدلنا عن المعاني الأخرى.
2) ذكر ضمير الفصل للفصل بين النعت والخبر فيما فيه احتمال ذلك، فقد يحتمل أنّ ما بعد المبتدأ يكون نعتاً أو خبراً فيؤتى بضمير الفصل لتعيين ذلك .
3) التنصيص على أحد المعاني المحتملة للتمييز بين الخبر والإنشاء فلو قلنا ((قتله الله)) فيحتمل أن يكون دعاءً أو إخباراً فإن أردنا الإخبار جئنا بقد احتياطاً للمعنى .
4) التوكيد بنوعيه المعنوي واللفظي، ففي قولنا حضر الرجال لاحتمل المعنى أنّ الحاضرين أكثرهم وليس كلهم فتأتي بالتوكيد احترازاً من هذا الاحتمال .

وكان للاحتراز نصيب في تعريفات ابن هشام الانصاري فهو يذكر قيوداً في تعريفاته ليحترز من الاحتمالات الأخرى من ذلك ما جاء في تعريف المبتدأ.

حيث عرف ابن هشام المبتدأ بقوله ((هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد))[38] ، ثم شرع في بيان قيود التعريف فبدأ بقيد الاسم الذي يكون صريحاً أو مؤولاً، وهذا القيد يُخرج الأفعال والحروف، وأما قيد المجرد فخرج به ما كان مسبوقاً بعوامل لفظية كالنواسخ ، وأما قيد الإسناد فيدخل تحته فيما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه أو كان مسنداً فالمبتدأ يكون مسنداً إليه إذا جاء بعده خبر أما إذا جاء المبتدأ وصفاً فإنه مسند ويكون ما بعده مرفوعاً به سد مسد الخبر .

وعرف ابن هشام الخبر بقوله هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، فقيد الخبر بالمسند؛ لأنّه لا يكون إلّا مسنداً، وإنّ قيد مع المبتدأ فائدة مخرج للفعل ففي قولنا (قام زيد) يكون الفعل قام مسنداً لكنه ليس خبراً؛ لأنّه تتم به فائدة مع الفاعل وليس مع المبتدأ .

وقد احترز ابن هشام بقيود التعريف لتكون استدلالاً حجاجياً يثبت به نفي الاحتمالات الأخرى ففي ((أقائم الزيدان)) تكون كلمة (قائم) مسنداً مع أنها مبتدأ، وفي تعريف الخبر مثل أيضاً بقوله (أقائم الزيدان) ثم ذكر أنّ كلمة (الزيدان) وإن تمت بها مع المبتدأ فائدة لكنها ليست خبراً، فقيد المسند هو الذي أخرجها من كونها خبراً . لأنها فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر والفاعل مسند إليه لا مسند .

وعرف ابن هشام المفعول المطلق بقوله (("هو الحدث الفضلة ، المسبوق بعامل من لفظه مثل (ضربت ضرباً) أو مرادفاً له كقعدتُ جلوساً"))[39] ، وقد ينوب عنه عدده الدال على الآلة كـ("ضربته سوطاً") قال تعالى ((وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً))(النور 4) ، ((فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ)) (النساء 129) ، ((وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ)) (الحاقة44) وليس منه ((وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا)) (البقرة 35)، وشرع ببيان مفردات التعريف، فقال هو عبارة عن حدث فضلة مسبوق بعامل اما من لفظه أو مرادفاً له ، فالأول كقوله تعالى ((وكلم الله موسى تكليمًا))(النساء 164)، والثاني كقول الحصين بن ضرار الظبي.

تألّى ابنُ أوسٍ حَلْفَةً ليردني إلى نسوةٍ كأنّهُنَّ مقَائدُ

وتألى بمعنى حلف فهو عامل من معنى المصدر وليس من لفظه مسلط على المفعول المطلق (حلفةً)[40]

ويمكن الوقوف عند قيد الفضلة في التعريف الذي ذكره ابن هشام واحترز به من الاحتمالات الممكنة إذ ذكر أنّه احترز به من نحو (كلامك كلامٌ حسنٌ) و(جَدَّ جدُّهُ) فكلام وجّد، مصدران قد سبقهما عاملُ من لفظهما، وهو (المصدر في الجملة الأولى والفعل في الجملة الثانية)، لكنهما ليسا من باب المفعول المطلق؛ لأنّهما عمدة في الكلام وليسا فضلة[41] ، واستعمل ابن هشام قانون النفي بكلامه هذا، وهو من قوانين السلم الحجاجي . وكذا الحال في نفيه مما ينوب عن المصدر إذ قال ولا يجوز أن ينوب عن المصدر صفته كقوله تعالى ((وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا)) (البقرة 35) ، حيث يختلف تفسير المعربين الذين زعموا ذلك والأصل (أكلاً رغداً)، وإنّه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ونابت صفته منابه فانتصبت انتصابه على هذا الاساس، اما مذهب سيبويه فيرى أن "رغداً" فيعرب حال من مصدر الفعل المحذوف والمفهوم منه، والتقدير هو (فكلا حال كون الأكل رغداً)، ويدل على ذلك أنّهم يقولون (سير عليه طويلاً)، فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون (طويل) بالرفع، فدل على أنه حال لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل؛ لأنّ المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق، وقد رد ابن هشام على دليل هؤلاء بقوله (زعموا)، وهذا دليل على ضعف دليلهم، ثم ذكر دليلاً أثبت أنّ (رغداً) حال وليس مما ينوب عن المصدر، وما دليله هذا إلّا بعد حجاجياً.

وكذا الحال في تعريفه للمفعول معه إذ قال ((وهو فضلة بعد (واو) ينبغي بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه كـ(سرت والنيل) و(أنا سائر والنيل)[42] .

هذا التعريف فيه مجموعة من القيود :

1) الفضلة وهو مخرج للعمدة كقولنا (اشترك زيد وعمرو)، فإنّه عمدة لأنّ الفعل لا يستغني عنهما فلا يقال اشترك زيد، لأنّ الاشتراك لا يتأتّى إلا بين اثنين فيكون ما بعد الواو عمدة وليس فضلة .
2) قيد (بعد واو) مخرج لما ليس قبله واو كأن يكون بعد (مع) كقولنا (جاءني زيد مع عمرو)، وما بعد (الياء) في نحو (بعتك الدار بأثاثها) .

3) قيد ينبغي بها التنصيص على المعية فخرج لما ليس كذلك، وقد مثل ابن هشام بجمل احترازية لذلك منها (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، وهذه الجملة دالة على عدم الجمع بينهما، ونحو (جاء زيد والشمس طالعة) فهذه الواو حالية وليست نصاً في المعية .

4) قيد مسبوقة بفعل أو ما فيه حروف الفعل وهو بيان لشرط المفعول معه ، فلابد أن يسبقه عامل يعمل فيه النصب سواء كان فعلاً أو ما فيه معنى يدل على الفعل، وقد مثّل لذلك بقوله (سرت والنيل ، وأنا سائر والنيل) وقوله تعالى ((فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ))(يونس71)، فهذه القيود الاحترازية تبعد الاحتمالات في الاسم الواقع بعد الواو، وقد أكدّ ابن هشام أنّه لا يجوز النصب في نحو قولهم (كل رجل وضعته) خلافاً للصيمري ؛ لأنّك لم تذكر فعلاً[43] ، وكذلك لا يجوز (هذا لك وأباك) بالنصب ؛ لأنّ اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل (أُشير) لكنّه ليس فيه حروفه ، وفي ذلك جانب حجاجي مهم ، فهذا المثال لا يدخل في تعريف المفعول معه لأنه خالٍ من الفعل ومن معناه .

ويقول ابن هشام في حديثه عن الاسم الواقع بعد واو المعية، وقد يجب النصب كقولك (لا تنه عن القبيح واتيانه) ومنه (قمتُ وزيداً) و(مررتُ بك وزيداً) على الأصح فيهما ، ويترجح في قولك (كن أنت وزيد كالأخ)، ويضعف في نحو(قام زيد وعمرو)، ويبين ابن هشام حكم الاسم الواقع بعد واو المعية ويذكر أنّ له حالات[45]:

إحداها: وجوب النصب على المفعولية ؛ لأنّ العطف ممتنع لمانع معنوي كقولنا (لا تنه عن القبيح وإتيانه)، ففي ذلك تناقض أو مانع صناعي كقولنا (قمت وزيداً ومررت بك وزيداً)، أمّا الأول فلأنّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل كقوله تعالى ((وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ))(الانبياء 54)، وأمّا الثاني فلأنّه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض كقوله تعالى ((وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)) (المؤمنون 22)، ومن النحويين من لم يشترط في المسألتين شيئاً فعلى قوله يجوز العطف، ولهذا قال ابن هشام على الأصح فيهما.

ثانيها: أن يكون النصب على المفعول معه مرجحاً على العطف وذلك نحو (كن أنت وزيداً كالأخ)؛ لأنّ عطفك زيداً على الضمير في (كن) يلزم أن يكون زيد مأموراً وأنت لا تريد أن تأمره وإنّما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون كالأخ، ومنه قول الشاعر

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

وذكر ابن هشام أنّ ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط لا على حسبهما، وإلا لقال كالأخوين، وبهذا يكون ترجيح المفعول معه على العطف، ثم ذكر ما نص عليه ابن كيسان والسماع والقياس يقتضيانه، وعن الأخفش جواز مطابقتها قياساً على العطف، ورد على ذلك بقانون النفي وهو أحد قوانين السلم الحجاجي، تمثل ذلك بقوله وليس بالقويّ .

ثالثها : أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه ، إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى نحو (قام زيد وعمرو)؛ لأنّ العطف هو الأصل ولا مضعف له فيترجح .

استعمل ابن هشام ردوداً حجاجية في إثبات بعض الأحكام للاسم الواقع بعد الواو فذكر في الحالة الأولى وجوب النصب على المفعولية لوجود مانع يمنع من العطف، وما هذا المانع إلا عاملٌ حجاجي سواء أكان معنوياً أو صناعياً . يضاف إلى ذلك أنّه يستعمل روابط حجاجية في بيان علة الوجوب كقوله وأمّا ، لأنّ ....

وكذلك الحال بالنسبة للحالة الثانية التي يترجح فيها المفعول معه على العطف، فيذكر بعض الروابط الحجاجية (لأنّ ، وإنّما ، أنْ ، لا ، إلّا)، أي إنّه ينفي الاحتمال الآخر ويؤيد ذلك بقوله: وهذا هو الصحيح .

ويستعمل قانون النفي في الحالة الثالثة لترجيح العطف وتضعيف المفعول معه، فهو يوازن بين الضعف اللفظي والضعف المعنوي، ويحمل الترجيح على الأصل إذ لا مضعف له فيترجح .

ونرى الاحتراز في تعريف ابن هشام للحال فقد عرفه بقوله ((هو وصف فضلة يقع في جواب كيف كـ(ضربت اللص مكتوفاً))[46] .

وشرع ابن هشام بذكر القيود على النحو الآتي :

1) قيد الوصف ويعني به المشتق الذي يكون (اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهه ..) .
2) قيد الفضلة وقد تقدم الحديث عنه.
3) قيد يقع في جواب كيف أي إنّه يصلح أن يكون جواباً لكيف، ويطرح ابن هشام بعض الإشكالات التي تخرج عن قيود التعريف فيقول فإن قلت يرد على ذكر الوصف قوله تعالى ((فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا)) (النساء 71)، فإنّ ثبات حال وليس بوصف، ويرد على ذكر الفضلة قوله تعالى ((وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا)) (الاسراء 37)، فإنّه لو اسقط (مرحاً) لقيد المعنى، وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف نحو (ولا تعثوا في الارض مفسدين)، ويجيب على هذه الإشكالات بقوله(قلت ثبات في معنى متفرقين فهو وصف تقديري والفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنها والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة وهذا أسلوب حجاجي يتضمن وضع الإشكالات والرد عليها .

ويظهر هذا الأسلوب جلياً في ذكر ابن هشام شروط الحال :

أن تكون نكرة ، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها ، فهو يذكر الفرضيات ويجيب عنها وقد مثل لذلك بقوله (اجتهد وحدك) والتقدير اجتهد منفرداً .

ثم يذكر شروط صاحب الحال بقوله : التعريف أو التخصيص أو التعميم أو التأخير نحو ((خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ)) (القمر7) ((سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ)) (فصلت 10) ((إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ)) (الشعراء 208) .

فلابد لصاحب الحال أن يكون معرفة كما في المثال الأول، أو نكرة مخصصة بالإضافة إلى نكرة كما في المثال الثاني، أو دالاً على التعميم بالنفي كما في المثال الثالث، أو يكون مؤخراً عن الحال كما في قول الشاعر :

لَمِيّةَ موحشاً طَلَلُ يلوح كأنه حَلل

وعرف ابن هشام النعت بقوله (هو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعة)[47] .

قيود التعريف

1) التابع وهو جنس يشمل التوابع جميعاً .
2) المشتق أو المؤول به هذا القيد قيد احترازي مخرج لبقية التوابع فإنّها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به .
3) المباين للفظ متبوعة وقد مثل للتوابع الأخرى كونها غير مشتقة لا يحمل الاشتقاق الا في التوكيد اللفظي وهذا أخرجه ابن هشام بهذا القيد.

وطرح ابن هشام بعض الإشكالات بالمحاورة التخيلية، فقال فإن قلت قد يكون التابع المشتق غير نعت مثال ذلك في البيان والبدل كقولك (قال ابو بكر الصديق وقال عمر الفاروق) وفي عطف النسق (رأيت كاتباً وشاعراً) قلت الصديق والفاروق وإن كان مشتقين إلا أنهما صارا لقبين لاحقين بيان الاعلام وشاعراً نعت حذف منعوته فأصل الجملة رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً[48] .

وأسلوب المحاورة بطرح الإشكالات ما هو إلّا أسلوب حجاجي احترازي يراد منه إبعاد الاحتمالات الأخرى التي قد يتصورها بعضهم .

ومن تعريفات ابن هشام الاحترازية تعريفه للفاعل بقوله (("الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالإصالة واقعاً منه أو قائماً به"))[49] .

قيود التعريف[50]

تظهر في تعريف ابن هشام مجموعة من القيود الاحترازية يمكن ملاحظتها على النحو الآتي:

1) مؤول به يدخل فيه نحو (أن تخشع) في قوله تعالى ((أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ)) (الحديد16)، فالمصدر المؤول (أن تخشع) فاعل مع أنّه ليس باسم ولكنه في تأويل الاسم وهو الخشوع.
2) قولي أو مؤول به ويدخل فيه نحو (مختلف) في قوله تعالى ((يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)) (النحل 69)، فألوانه فاعل ولم يسند فعل وإنّما أسند إليه مؤول بالفعل وهو مختلف فإنه في تأويل تختلف.
3) مقدم عليه خرج بهذا القيد نحو (زيد) من قولك (زيد قام)، فزيد ليس بفاعل؛ لأنّ الفعل المسند إليه ليس مقدماً عليه بل مؤخر عنه وإنّما هو مبتدأ والفعل خبر.
4) الإصالة خرج بهذا القيد نحو (زيد) من قولك (قائم زيد)، فإنّه وإن أسند إليه شيء مؤول بالفعل وهو مقدم عليه لكن تقديمه عليه ليس بالإصالة؛ لأنه خبر فهو في نية التأخير
5) (واقعاً منه) خرج بهذا القيد نحو زيد من قولك (ضُرب زيد)، فإنّ الفعل المسند إليه واقع عليه وليس واقعاً منه ولا قائماً به .

ثم قال وإنّما مثلت للفاعل ب(قام زيد) و(مات عمرُ)، ليعلم أنّه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أنّ مسماه أحدث شيئاً بل كونه مسنداً إليه على الوجه المذكور ألا ترى أنّ عمراً لم يحدث الموت ومع ذلك يسمى فاعلاً.

نتائج البحث:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1) نجد أسلوب الحوار التخيلي في تعريفات ابن هشام وذلك بطرح الأسئلة والإجابة عنها .
2) استعمل ابن هشام قيود الاحتراز كثيراً في تعريفاته ويعدّ ذلك أسلوباً حجاجياً واضحاً .
3) استعمل ابن هشام قانوني النفي والقلب من قوانين السلم الحجاجي .
4) استعمل الروابط الحجاجية المدرجة للحجج والمدرجة للنتائج وكذلك روابط التعارض الحجاجي.
5) إنّ الأسئلة التي يطرحها ابن هشام قد تخدم نتيجة واحدة إلّا أنّ درجة القوة الحجاجية متفاوتة مما يضمن سلامة العملية الحجاجية بوساطة المبادئ الحجاجية التي تربط بين الحجج والنتائج .

References

الهوامش :

1) لسان العرب ابن منظور مادة (ح ج ج)
2) تاج العروس الزبيدي مادة (ح ج ج)
3) ينظر الكشاف الزمخشري 388/1
4) حجاجية الأسلوب في الخطابة السياسية لدى الامام علي الزماني كمال 45
5) مجلة عالم الفكر العدد 2 مجلد 40 د محمد متولي 15، وينظر اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي ، أحمد محمد قدور 72
6) ينظر عندما نتواصل نغير عبد السلام عشير 67
7) ينظر البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القراني قدور عمران 30، وينظر في قضايا الخطاب والتداولية ، ذهبية حمو الحاج 43
8) ينظر بحوث محكمة التحليل الحجاجي للخطاب أحمد قادم 27
9) المصدر نفسه 27_28
10) المصدر نفسه 28
11) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام طه عبد الرحمن 65، وينظر المنحى التداولي في التراث اللغوي الامر والاستفهام نموذجين خديجة محفوظ محمد 121
12) حجاجية الأسلوب في الخطابة السياسية لدى الامام علي الزماني كمال 93
13) ينظر الحجاج في اللغة أبو بكر العزاوي 27
14) ينظر حجاجية الترتيب والاستراتيجية الحجاجية في رسالة ابن عبد البر على لسان أهل بريشتر د. عبد العالي قادا 425
15) قطر الندى وبل الصدى ابن هشام الانصاري 13
16) ينظر المصدر نفسه 13- 14
17) ينظر المصدر نفسه 14
18) ينظر المصدر نفسه 14_15
19) ينظر المصدر نفسه 15
20) ينظر المصدر نفسه 16
21) ينظر الحجاج في اللغة أبو بكر العزاوي 27
22) ينظر المصدر نفسه 29
23) قطر الندى وبل الصدى 158
24) المصدر نفسه 239
25) المصدر نفسه 241
26) المصدر نفسه 241
27) المصدر نفسه 243_244
28) المصدر نفسه 244_245
29) ينظر حجاجية الصورة في الخطابة السياسية لدى الامام علي د كمال الزماني 73
30) ينظر بلاغة الاقناع في المناظرة عادل عبد اللطيف 99
31) ينظر المصدر نفسه 102

32) معجم مقاييس اللغة احمد بن فارس 38/2 وينظر مجمل اللغة ابن فارس 6
33) ينظر لسان العرب 333/5
34) ينظر المصدر نفسه 103 ، ينظر نظرية الحجاج في اللغة ضمن أهم نظريات الحجاج شكري المبخوت 376
35) ينظر تحرير التحبير ابن ابي الاصبع 45
36) المصباح في المعاني والبيان والبديع ابن الناظم 15
37) الخصائص ابن جني 11/3
38) الجملة العربية والمعنى فاضل السامرائي 142
39) قطر الندى وبل الصدى 303
40) ينظر المصدر نفسه 304
41) ينظر المصدر نفسه 315
42) ينظر المصدر نفسه 316
43) ينظر المصدر نفسه 320
44) ينظر المصدر نفسه 386
45) ينظر المصدر نفسه 323
46) ينظر المصدر نفسه 326
47) ينظر المصدر نفسه 317
48) ينظر المصدر نفسه 321
49) ينظر المصدر نفسه 323
50) ينظر المصدر نفسه 326

المصادر

1) القران الكريم .
2) بحوث محكمة ، التحليل الحجاجي للخطاب ، أحمد قادم وسعيد العوادي ، دار كنوز المعرفة ، 2006.
3) البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القراني ، قدور عمران ، عالم الكتب الحديث أربد – الأردن ، 2012.
4) بلاغة الاقناع في المناظرة ، عادل عبد اللطيف ، منشورات ضفاف بيروت ، ط1، 2013.
5) تاج العروس ، الزبيدي ، دار ليبيا ، بنغازي ، 1966 .
6) تحرير التحبير ، ابن ابي الاصبع المصري ، تحقيق حفني محمد شرق ، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية الجمهورية العربية المتحدة ، د0 ت .
7) الجملة العربية والمعنى ، فاضل السامرائي ، دار ابن حزم ، ط1، 2009.
8) الحجاج في القران من خلال أهم خصائصه الأسلوبية ، عبد الله صولة ، دار الفارابي ، بيروت ، ط2، 2007.
9) حجاجية الأسلوب في الخطابة السياسية لدى الامام علي ، الزماني كمال ، عالم الكتب الحديث أربد - الأردن ط1،2016.
10) حجاجية الترتيب والاستراتيجية الحجاجية في رسالة ابن عبد البر على لسان أهل بر بشتر د. عبد العالي قادا ، كنوز المعرفة ، ط1 ، 2016

11) حجاجية الصورة في الخطابة السياسية لدى الامام علي ، د كمال الزماني ، عالم الكتب الحديث أربد – الأردن ، 2012.
12) الخصائص ، ابن جني ، تح محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د ت.
13) عالم الفكر ، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، 2011.
14) عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية ، معرفية لآليات التواصل والحجاج ، عبد السلام عشير، أفريقيا الشرق ، 2006.
15) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ، طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط2، 2002.\
16) في قضايا الخطاب والتداولية ، د. ذهبية حمو الحاج ، كنوز المعرفة ، ط1، 2016
17) قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الانصاري ، تح الكرباسي ذو القربى ، قم ، ط6، 1434ه .
18) الكشاف ، الزمخشري ، مطبعة مصطفى البابا الحلبي ، ط الأخيرة، 1966.
19) لسان العرب ، ابن منظور، دار صادر لبنان ، ط1 ، 1990.
20) اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي ، أحمد محمد قدور ، دار الفكر دمشق سوريا، ط1، 2001
21) اللغة والحجاج ، أبو بكر العزاوي ، العمدة للطبع ، ط1 ، 2006.
22) مجمل اللغة ، ابن فارس ، تح محمد طعمة ، دار احياء التراث ، بيروت لبنان ، د .ت .
23) المنحى التداولي في التراث اللغوي الامر والاستفهام نموذجين ، خديجة محفوظ محمد ، عالم الكتب الحديث ، اربد- الاردن ،2016
24) المصباح في المعاني والبيان والبديع ، ابن الناظم بدر الدين بن مالك ، تح حسن عبد الجليل ، دار الكتب العلمية ، 2001.
25) معجم مقاييس اللغة ، احمد بن فارس ، تح عبد السلام هارون ، دار الجليل ، ط2 ،1992.
26) نظرية الحجاج في اللغة، ضمن أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من ارسطو الى اليوم، مجلد 39 ، شكري المبخوت ، كلية الآداب ، د. ت .